المعوقـــــات التـــــي تواجـــــه سـوق العمـــــل فـــــي العـــــراق

د. م. أوراد محمـــــد مـــــالك كمـــــونة
كليـــــة التـــــراث الجامعـــــة ـ قســـــم القانـــــون

تعد سياسة سوق العمل جزء من السياسة العامة والسياسة الاقتصادية للدولة، لذلك تجبر الدولة على خلق فرص عمل للعاطلين والباحثين والقادرين على العمل عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تهدف الى توظيف ذوي المهارات المناسبة سواء الفنية أو الشخصية من اجل تلبية احتياجات المشاريع الانتاجية والخدمية الحالية والمستقبلية كماً ونوعاً لشغل فرص العمل، ومن اجل مشاركة واسعة ومتنوعة ومن جميع أطراف العملية الانتاجية، والتزام سياسي وقبول واسع النطاق من قبل الأطراف المعنية والذي ينبغي إن يكون لهم دور في سياسات التوظيف كالحكومة ووزارة العمل والبرلمان واللجنة الوطنية العليا لسوق العمل والقطاع الخاص، فضلاً عن وجود خطة عمل لتنفيذ سياسة سوق العمل، وان تكون هناك متابعة وتقويم وتنفيذ تلك السياسة، فضلاً عن ذلك ينبغي إن يكون لها مراجعة في كل مرحلة من تنفيذها وان يكون لتلك السياسة تمويل لتنفيذها، وهناك هدف مهم لسياسات سوق العمل، لذا فالاختيار والاستقطاب والتوظيف من اجل التعيين أمر بالغ الأهمية كونهُ يهدف الى تعيين أشخاص من حيث المهارات اللازمة للتمكين من اجل تحقيق غايات وأهداف للمؤسسات أو المشاريع الاقتصادية كماً ونوعاً لخلق فرص العمل وان تنتهي تلك السياسة باختيار الشخص المناسب بالمكان المناسب.

ان سياسات سوق العمل تساعد في تنمية الموارد البشرية الوطنية وإدارة سوق العمل وبرامجة لخلق بيئة تشريعية استثمارية وتجارية وقطاعية ملائمة من فرص التوظيف للعاملين والداخلين الجدد لسوق العمل ولاسيما من الشباب والنساء ومن خلال حوار اجتماعي فعال يعزز قابلية الإفراد للاستخدام بما يمكنهم من تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، كما إن توظيف القوى البشرية يشكل أهمية كبيرة معتمداً على طلب السلع والخدمات الذي تقوم بإنتاجها تلك القوى البشرية.

ان عدم قدرة الاقتصاد العراقي على توفير فرص عمل جديدة بالكم اللازم لاستيعاب العدد الضخم من العاطلين عن العمل والداخلين الجدد الى سوق العمل تعد من أهم المشكلات التي تواجة الاقتصاد العراقي، ان خلق فرص العمل بمعدل مقبول سنوياً لايلائم الاعداد المتزايده للقوى العاملة والتي بحاجة لزيادة الموارد المتاحة للاستثمار بمعدلات تفوق المعدلات السابقة ولكي يتمكن الاقتصاد من تحقيق معدل نمو قادر على توفير فرص عمل جديدة لسوق العمل لكي يستوعب هؤلاء الداخلين مع الموجودين من العاطلين المنتظرين الحصول على توظيف لذا فأن معدل البطالة الفعلية في العراق يفوق بشكل كبير معدل النمو في الاقتصاد العراقي، ان قصور الرؤى السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية في كيفية إدارة الثروات المادية والبشرية الضخمة ومدى التبديد والهدر الذي حدث في هذهِ الثروات ،كما ان سياسة عسكرة المجتمع والحروب واستنزاف الموارد انعكس على تخلف الأداء الاقتصادي وحدوث معوقات عديدة أدت الى تخلف قطاعاته الحيوية في القطاع الخاص وجعلة رأسمالاً جامداً او عاطلاً ومهاجراً .لذلك اعتمد هذا البحث على طرح المعوقات التي تواجة سوق العمل في العراق وعلى كافة الاوجه سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مالية أو ثقافية وتم اعتماد المنهج التحليلي والوصفي من خلال ما تم عرضة من معوقات كأمثلة تطبيقية في بعض مفاصله أو معلومات وادبيات للبحث، ثم تقسيم البحث الى سبعة معوقات أساسية وهي :-

1. المعوق الاول: الثروة النفطية وتأثيرها على سوق العمل.
2. المعوق الثاني: بطىء سوق العمل في العراق وانحصارة في قطاع الخدمات.
3. المعوق الثالث: المحسوبية والمنسوبية في سوق العمل.
4. المعوق الرابع: السياسة النقدية والتضخم.
5. المعوق الخامس: ظاهرة الفشل الاقتصادي (الفقر- البطالة – الفساد).
6. المعوق السادس: تأثير جائحة كورونا على سوق العمل.
7. المعوق السابع: ارتفاع سعر الصرف للدولار.

المعـــوق الاول: الثـــــروة النفطيـــــة وتأثيرهـــــا عـــلى ســـــوق العمـــــل

تؤَد الحكومات المتعاقبة في العراق منذ عام 2003 دورها في الارتقاء بمكانة الدولة وتلبية المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للفئات الاجتماعية والتوفيق بينها، بالرغم من امتلاكها قوة الثروة النفطية للتوسع في الطاقات الانتاجية والعلمية في تراكم الثروة الوطنية، وتقليص التباين في توزيع الدخول والثروات وفي تحسين مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي، بموازاة ذلك اصبحت النخب السياسية اسيرة البقاء في السلطة كما بقيت السلطة الحاكمة اسيرة التمتع بالثراء والبذخ في تسديد الثروة النفطية، لقد وقعت السلطة في شراك الاقتصاد- السياسي للريع النفطي ومنذ زمن، كان يجب الانتفاع من قوة الثروة النفطية لتأسيس البديل الاقتصادي – السياسي للنمو والتنمية وتقوية وانعاش سوق العمل والايدي العاملة في العراق.

هناك الكثير من العوامل المحلية والخارجية اسهمت ايضاً وبدرجات متفاوتة في التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والأمني والتردي السريع في جودة الحياة الذي يشهده العراق منذ بداية الثمانينات وخاصة بعد عام 2003 والذي بدوره اثر بشكل كبير على سوق العمل في العراق وبشكل مباشر، إن العراق ورغم موقعه الجغرافي الإستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط وامتلاكه للثروة النفطية والغاز بوفرة (*) قد خسر حيزاً من اهميته (السياسية – الإستراتيجية) واستقلاليته بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وهو يجتاز منعطفات خطيرة تهدد سياسة وتماسكة ومستقبلة، ولحماية وجود الدولة وتأمين مصالح المواطنين فيه، يجب احداث التغيير لإنهاء أزمة النظام المركبة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وامنياً، ومن هنا يستمد المشروع الاقتصادي الوطني مبرراته ليسهم في تأسيس البديل الاقتصادي الذي يؤهل المدنية الديمقراطية المستقلة والسلطة السياسية القوة للتطلع لمشروع وطني يعالج الأزمة العامة المزمنة لسوق العمل وليوسع افاق المستقبل الاقتصادي بدينامية انماط استغلال الثروة والريع النفطي، واهمها مؤسسات ومعايير التوزيع بين الاستثمار والاستهلاك والتغيير هنا يتطلب صياغة السياسات الاقتصادية لتوجيه مسارات النمو في القطاعات ومن خلال الاستثمارات الحكومية الممولة من الايرادات النفطية العامة نحو الاسراع بعملية (التنويع الاقتصادي الهيكلي) لتقليل الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية[1].

تعد الثروة النفطية عنصراً اساسياً في سياسات الدولة والحكومات وتأدية مهماتها الاساسية في الأمن والدفاع وفي إدارة شؤون ومصالح المواطنين وتوفير فرص العمل من خلال تمويل الانفاق العام الاستهلاكي (الجاري) والاستثماري والاستيرادات المتزايدة من المنتجات والسلع والخدمات، ولمراجعة وتقييم السنوات الثمانية الاخيرة منذ عام 2014 فقد شهد العراق احداثاً مالية واقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية في غاية الاهمية وكان من ابرزها[2]:

اولاً : الأزمة المالية الناشئة عن الانخفاض السريع والكبير في الايرادات النفطية وتكلفة الحملة العسكرية الباهظة لمكافحة الإرهاب (حزيران/2014 – اذار/ 2018).

(*) أعلنت مؤسسة تصنيف (GFP)العالمية أن العراق احتل المركز الخامس عالمياً والثاني عربياً من حيث أكثر الدول التي تمتلك احتياطي للنفط، وذكرت المؤسسة في تقريرها لعام 2020، أن احتياطي العراق من النفط الخام بلغ 142مليارا و 500 ألف برميل وهو بذلك يحتل المرتبة الخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا التي أحتلت المرتبة الاولى بمقدار 300 مليار و700 مليون برميل، وأوضحت أن السعودية احتلت المرتبة الثانية عالمياً بمقدار 266 ملياراً و500 مليون برميل، ومن ثم تأتي كندا بالمرتبة الثالثة بمقدار 169 ملياراً و700 مليون برميل، ثم تليها بالمرتبة الرابعة إيران بمقدار 158 ملياراً و400 مليون برميل وأضافت المؤسسة أن العراق احتل المرتبة الثانية عربياً بعد السعودية كأكثر احتياطي للنفط، لتأتي الكويت الثالث عربياً بمقدار 101 مليار و500 مليون برميل، ثم تأتي الامارات العربية المتحدة بالمرتبة الرابعة بواقع 97 ملياراً و 800 مليون برميل، ولذلك فان وزارة النفط العراقية اعلنت عام 2021 عن ارتفاع حجم الاحتياطي العراقي الى 153 مليار للبرميل وأشارت الى انها ستطلب من منظمة (أوبك) اعتماد ذلك للمزيد ينظر:

www.shorouknews.com

(1) صبري زاير السعدي، الثروة النفطية والمشروع الاقتصادي الوطني في العراق: بديل الاقتصاد السياسي للريع النفطي، المستقبل العربي، العدد 480، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط/فبراير2019، ص7-8.

(2) محمد أشرف البيومي، فضيحة النفط مقابل الغذاء: كشف لفساد إداري ام مزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 60، بيروت، بدون سنه، ص242.

ثانيـــاً : احتلال المنظمة الإرهابية (داعش) للموصل ومدن ومساحات واسعة من البلاد (2014-2017).
ثالثـــاً : موافقة الحكومة وتحت تأثير العجز في الموازنة المالية للدولة وفي ميزان المدفوعات على تنفيذ (اتفاق الاستعداد الائتماني) بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والتوسع الكبير في المديونية العامة والقروض الاجنبية لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي للفترة (2017-2019).
رابعـــاً : موافقة الحكومة والبرلمان على قانون شركة النفط الوطنية العراقية (قانون23 ايار 2018) الذي يسلب من الدولة قوة الاستثمار المباشر للريع النفطي بمنحها لإدارة شركة حكومية (**).
خامســـاً : تأثير التداعيات السياسية والاقتصادية لاستفتاء انفصال إقليم كردستان (2 أيلول 2017).
سادســـاً : نتائج الانتخابات العامة المخيبة وعقم المساومات من البرامج الاقتصادية في تشكيل الحكومة الجديدة منذ عام 12 أيار 2018- حتى الآن التي وطدت هيمنة الطبقة الحاكمة وسياستها وامتيازاتها منذ عام 2003(***).
سابعـــاً : نشاط الحراك الشعبي منذ عام 2015، والتظاهرات في مدن الجنوب العراقي والوسط للمطالبة بتحسين الخدمات والمنافع العامة وبالتغيير في سياسات الحكومة الاقتصادية واقتلاع جذور الفساد المالي والإداري المنتشر في مؤسسات الدولة مستمرة منذ عام 2018.

ومع غياب المعلومات الحكومية الموثقة والتكهن بأهداف التصريحات الغامضة عن تأسيس الصناديق السيادية بتمويل من الإيرادات النفطية ومعرفة توقيت تنفيذها لتقييم أهميتها وما نَضَحَ من مؤشرات قليلة عن هذه الصناديق ولا سيما الواردة في القانون بأسم (صندوق المواطن) (وصندوق الأجيال) وهو ما يزيد من ظاهرة الغموض والخلط الذي تتصف به السياسات الاقتصادية الحكومية فليس هناك معرفة بآراء القانونيين والاقتصاديين والماليين الذين شاركوا أو سيشاركون في اعداد النظم الأساسية لهذه الصناديق، بغض النظر عن فرضيات مجالات الاستثمار التي ستمولها، إلا أنها ستزيد في تبديد الإيرادات النفطية في وقت يحتاج فيها الاقتصاد الوطني الى تعبئة الموارد لتمويل الاستثمارات الضخمة وفي توسيع الطاقات الانتاجية الوطنية القادرة على تصدير منتجاتها والتهيئة بالوقت ذاته فرص العمل وتوسيع دائرة سوق العمل في العراق [3].

المعوق الثاني: بطـــئ ســـــوق العمـــل وإنحصاره فـــي قطـــاع الخدمـــــات

لايعاني العراق من نقص العرض في سوق العمالة بل يعاني من عدم استجابة العرض الى نوع الطلب، والمشكلة تتفاقم بتوافد الآف الخريجين الجدد كل عام وهم لايمتلكون خبرات للعمل ويبقى التشغيل في القطاع العام هو حل الحكومات الجاهز، يذكر الخبير الاقتصادي العراقي د.ماجد الصوري (عضو مجلس إدارة البنك المركزي العراقي) والذي بَينَ (ان عدد من هم في سن العمل يبلغ نحو 19 مليون شخص وحجم البطالة الكاملة يقدر ب15% والبطالة الناقصة حوالي 25% وعدد العاطلين عن العمل المسجلين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مليون ومائتين وخمسين ألف شخص وتقوم دوائر وزارة العمل بتدريب وتأهيل بعض هؤلاء) وكشف الصوري عن وجود فجوة كبيرة بين العرض والطلب في سوق العمل، مشيراً الى ان هذا السوق يعاني من بطء شديد ويكاد نشاطه ينحصر في مجال الخدمات وكاشفاً عن وجود تخلف كبير في قطاعي الصناعة والزراعة، وقال أيضا: (ان الاستثمارات غائبة عن السوق العراقية وتنحصر في مجال البناء والتشييد ولا توجد شركات انتاجية في مجالي الصناعة والزراعة، ولذا فان الطلب على العمالة المحلية في الوقت الحاضر ضعيف جداً ولا توجد نظرة شاملة في الجامعات والمدارس للمطابقة بين التأهيل الواقعي الملائم لسوق العمل)[4].

(**) أنظر قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم 4 لسنة 2018 (الوقائع العراقية) ، العدد 4486 (9 نيسان/ أبريل 2018).

(***) تعكس الانتخابات درجة التشظي العالية لدى الأحزاب والكتل والنخب السياسية، فقد شارك فيها320 حزباً سياسياً وأئتلافاً وقائمة انتخابية، تضم 7367 مرشحاً انتخب منهم 328 في البرلمان وحاز المشاركون في كتلة سائرون 54 مقعدا وتحالف الفتح 48 وائتلاف النصـــر 42 ودولة القانون 26 والحزب الديمقراطي الكردســـتاني 25 وائتلاف الوطنية 21، وتيار الحكمة 20، والاتحاد الوطني الكردستاني 18 مقعداً. للمزيد ينظر: جريدة الأخبار العراقية الالكترونية 2018/5/19.

(3) كامل وزنة، رؤية استراتيجية: إنهيار أسعار النفط حرب كبرى غير معلنة، مجلة حمورابي للدرسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد11، بغداد، 2014، ص14.

(4) جواد كاظم البكري، البنك المركزي العراقي وكلفة تثبيت سعر الصرف والتضخم، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 6، تموز2018، ص118.

أما الخبير الاقتصادي د. محمد الفخري فيؤكد على (ان الشهادة الجامعية لا تؤهل الخريج لدخول سوق العمل، فلابد من امتلاك الخبرة العلمية لدخول سوق العمل، كما ان حملة الشهادات الجامعية في العراق لا يمتلكون الخبرة الكافية لتسويق انفسهم).

كما كشف د. الصوري عن غياب التنسيق بين الجامعات والمعاهد المهنية وبين سوق العمل مستشهداً بمثال من سوق العمل في قطاع المصارف العراقية وهي 46 مصرف إذ هناك طلب كبير جداً على العمالة في هذا القطاع ولكن المؤهلين للعمل فيه قلة، وحتى من يتم تشغيلهم في المصارف اليوم يحتاجون الى تدريب وتأهيل لفترة طويلة ومثال على ذلك –الترجمة- إذ أن أغلب الذين يدخلون هذا السوق يفتقرون الى دراية كافية باللغات الأجنبية وخبرات الترجمة [5].

وبالنسبة للقطاع الخاص فهناك حسب الاحصائيات الرسمية أكثر من 35 ألف مشروع صغير ومتوسط متوقف عن العمل تماماً لأسباب عدة أهمها عدم توفر المناخ المناسب للعمل فهم بحاجة الى كهرباء ومياه ومواصلات ملائمة وهذا غير موجود في العراق، ونسبة مشاركة الناتج الصناعي اليوم في مجمل الدخل القومي لايتجاوز 1% ورغم أن العراق قد أنفق 428 ترليون دينار منذ عام 2004 وحتى 2020 لتهيئة مناخ مناسب للصناعة والزراعة إلا ان هذا المناخ لم يتحقق، ان القطاع الخاص كان ضعيفاً ورغم انتقال الدولة العراقية من نظام السلطة المركزية الى نظام تنافس السوق لم يحقق أي نجاح، وهذا مايؤدي الى القول بأن ما يجري في العراق من مرحلة انتقالية من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق[6].

المعوق الثالث: المحسوبيـــــة والمنسوبيـــــة فـــي ســـــوق العمـــــل

يؤمن اغلب العراقيين اليوم بأن (الواسطة) والمحسوبية والمنسوبية والرشوة تتحكم في فرص التوظيف والتعيين في دوائر الدولة، وتسبق الكفاءة والتخصص والنزاهة ويخشون من ان تعيينات أقارب المسؤولين العراقيين في دوائر الدولة، باتت تشكل ظاهرة راسخة، ولطالما كرر المسؤولون والسياسيون والنواب مخاوفهم من خطر تفشي الفساد وتغلغله في مفاصل الدولة، لكن الواقع يكشف ان اغلبهم ضالعون في ترسيخ الفساد من خلال توظيف ذوي الأرحام في مناصب ومواقع قد لا يكونون أهلا لها، وأصبح مألوفاً في العراق ان تهيمن عائلة او عشيرة او مكون معين على هذه الوزارة أو تلك، وأن أغلب النواب والمسؤولين في الدولة يسعون الى تعيين ذوي القربي عند وجود فرص التعيين، ولكن يخشى من استشراء ذلك ليعم كل فرص العمل والتوظيف الى المحسوبية والمنسوبية ويحرم عندها المواطن العادي وصاحب التخصص من شغل الوظيفة، ويلقى غالبية المواطنين اللوم على العملية السياسية التي رسخت المحاصصة على الصعيد السياسي والإداري واستشرى داؤها في مختلف مفاصل الدولة لتشيع النفوذ العائلي والفردي للحصول على المكاسب ومنها التعيين في الوظائف، والحصول على مواقع مهمة في الدولة وفق معايير المحسوبية وانهم غير كفوئين أهلتهم احزابهم وكتلهم بغض النظر عن التخصص والخبرة[7].

ويقصد بالمحسوبية والمنسوبية تفضيل الأبناء والأقارب والأصدقاء الشخصيين والسياسين في اسداء المناصب العليا وتولي الوظائف العامة واختيار اعضاء البعثات الدبلوماسية واحالة العقود والمشاريع الحكومية بغض النظر عن الكفاءة والمؤهلات الشخصية، وتعد المحاصصة السياسية شكلا من اشكال المحسوبية السياسية بل وأخطرها على النظام السياسي والأقتصادي والأمني كونها تمثل شكلا من اشكال شرعنة الفساد الذي يمد اذرعه في كل اروقة الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية والأمنية ويحولها الى اقطاعيات عائلية وسياسية، وهي شكل من اشكال الظلم الاجتماعي الذي يخرق القيم الدستورية والقانونية والخلقية فهما يخرقان مبدأ مساواة المواطنين امام القانون ومبدأ مساواة المواطنين أمام الوظائف العامة فضلاً عن خرقهما لمبدأ تكافؤ الفرص، وهما بهذه الصورة يخرقان أهم المبادئ الدستورية.

وتشير التقارير ان نسبة 75% من التعيينات تتخصص لأبناء المسؤولين وأقاربهم وأن بعض الاعلانات عن الوظائف كانت لأغراض شكلية وقد حسم أمرها بالكامل قبل الاعلان عنها، فضلاً عن غض النظر عن مدى توفر الشروط العامة والخاصة لتولي المناصب العليا والوظائف العامة وعلى النحو استَدت حقائب وزارية الى اشخاص لاعلاقة لها بتخصصهم المهني[8].

---

[5] جواد كاظم البكري، المصدر السابق.

[6] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير سوق العمل، على الرابط:www.cosit.gov.iq .

[7] بشرى محمد سامي وحاكم محسن محمد، الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 109، بيروت، أذار 2013، ص78.

[8] عمر خليل، تحديات النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 وآليات العلاج، قضايا سياسية، مجلة فصلية محلية، العدد 64، شباط- أذار 2021، ص193-216(بتصرف).

لقد أدت المحسوبية والمنسوبية الى غياب نظام المنافسة والجدارة في التعيين والترفيع ومن ثم ابعاد خيرة كفاءات العراق عن ممارسة حقهم المشروع في خدمة بلدهم وشعبهم وأحلت محلهم بعض من الجهلة والصبيان والانتهازيين والمرتزقة، ادى الى سوء توزيع الدخل القومي وتدني مستوى المعيشة وتركز الثروات بيد عدد محدود من عوائل الطبقة السياسية، ونرى على هذا النحو حصول عائلة من جميع أفرادها على مناصب ووظائف عامة في مواقع ممتازة ويقابلها عوائل جميع افرادها عاطلين عن العمل ولو كانوا حاصلين على أعلى الشهادات العلمية، فنجد الشعور بالأحباط والغبن واللامبالاة في إداء الوظيفة العامة كردة فعل نفسية ممن فقد حقوقه الوظيفية بسبب تولية من هو اقل كفاءه ومهنية منه وتفشي الفساد المالي والإداري وعدم الخشية من العقاب، فضلاً عن تدهور الإداء الحكومي وخاصة في المجال الخدمي وبروز ظاهرة المشاريع الوهمية، كل ذلك ادى الى حدوث مشكلة المحسوبية والمنسوبية في سوق العمل، فضلاً عن سوء تنفيذ المشاريع الحكومية وتلكؤ المقاولين والمتعهدين في تنفيذ اعمالهم وتضخم الجهاز الإداري الى اقصى مدى وعدم قدرة الادارات على محاسبة المسيئين والمقصرين في إداء واجبهم الوظيفي وقطع الطريق امام ممارسة الاجهزة الرقابية لدورها الرقابي وتفشي السلوكيات السيئة كترويج الاشاعات وتبادل التهم وتشكيل التكتلات داخل الهيئة الإدارية وتصاعد التذمر وسخط المواطنين[9].

المعوق الرابع : السياســـــة النقديـــــة والتضخـــــم

تعد السياسة النقدية احدى اهم مجالات السياسة والاقتصادية فهي تعني بعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة وما يشكلة الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي لافراد المجتمع من جهه اخرى، والسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية العليا في البلد(متمثلة بالبنك المركزي) بطريقة ما للوصول الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية، فهي تعبر عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع او الانكماش بغية تحقيق اهداف اقتصادية محددة، ولا يخفى ان السياسات النقدية في العراق قد تكون احد اهم اسباب الاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الاخرى، واذا كانت اهم اهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي نوعا ما في ظل النمو المتوازن فيعني هذا ان هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية من بينها البطالة والتضخم، واختلال ميزان المدفوعات بالسياسات النقدية التي تقوم بها الحكومة[10].

ومن بين اهم اهداف السياسة النقدية هو: تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تؤثر على سوق العمل وتنشأ من خلال[11]:

1. التغيرات في المستوى العام للأسعار.
2. المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي.
3. عندما تنجح السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة الانتاج عند زيادة النقود في السوق في حالة الكساد او تقوم بخفض كمية من النقود في السوق في حالة التضخم.
4. تحقيق الاستقرار في الاسعار عند مستوى معين اي القضاء على معدل التضخم في الاسعار وذلك للقضاء على النفقة الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

---

[9] محمد اشرف البيومي، فضيحة النفط مقابل الغذاء: كشف الفساد الإداري المزيد من التوظيف السياسي للأمم المتحدة، سلسلة كتب المستقبل العربي، العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية.

[10] John F.E.Ohiorhenuan. Frances Stewar Crisis, Prevention and Recovery Report 2018-post-Conflict Economic Recovery, Enabling Local Ingenuity, New York, UNDP, 2018.

[11] صلاح سالم، نقد العنف: الدين والدولة والسوق في العالم المعاصر، شؤون عربية، مجلة قومية فصلية تصدر من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 176- شتاء 2018، ص113.

وفي العراق تم تطبيق عمليات السوق المفتوحة من خلال مزادات بيع العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي عندما صدر أمر سلطة الائتلاف المؤقتة عام 2004 والذي بموجبه يقوم البنك المركزي العراقي في بيع الدولار الى السوق في ضوء تحقيق اهداف السياسة النقدية، إذ ان البنك المركزي يستخدم ادوات السياسة النقدية المتاحة له بشكل خاص توظيف سعر الدينار العراقي كوسيلة للسيطرة على التضخم، ولهذا الغرض تدخل البنك المركزي في سوق الصرف هدفه رفع قيمة الدينار مقابل الدولار والدفاع عن هذه القيمة المرتفعة للدينار بتلبية كل الطلب على الدولار عند هذا السعر عبر عمليات بيع الدولار الى المصارف وشركات التحويل المالي المرخصة في مزاد العملة الذي ينظمه البنك، وقد ظل الدينار العراقي محافظاً على قيمته امام العملات الاخرى منذ تطبيق هذه الاداة وحتى عام 2016، ثم بدأت الزيادات تتوالى في مؤشر الرقم القياسي لاسعار المستهلك، وترجع زيادة مؤشرات الرقم القياسي لاسعار المستهلك تلك الى ارتفاع اسعار بعض الاقسام السلعية من مثل (الاغذية، الملابس، السكن، الخضروات، الصحة، التعليم، المطاعم، النقل، التبغ، الترفيه).

ومن خلال المعطيات السابقة نستنتج ان الاقتصاد العراقي يسير نحو التضخم ولو بنسب متباطئة إلا ان نسبة تضخم شهرية مقدارها (1%) ستكون (12%) سنوياً، هذا إذا افترضنا ان التضخم سيظل عند مستوى (1%) شهرياً وهو امر مشكوك فيه في ظل تطورات السياسة النقدية في العراق وفي ظل سوق العمل المربك في ظل المؤثرات السياسية الإقليمية التي بدأت تلقي بظلالها على الوضع الاقتصادي في البلد[12].

المعوق الخامس: ظاهـــرة الفشـــل الاقتصـــادية(الفقـــر- البطالـــة- الفســـاد)

ان الفشل الاقتصادي يعني انحراف السياسات الاقتصادية عن مسارها المستهدف وهو ما يلقي بعبئهِ على المواطن العراقي وعلى سوق العمل خاصةً ومن اسباب فشل وكساد سوق العمل هي: تدمير ونهب وحرق مؤسسات الدولة والمال العام وماتبع ذلك من اعمال التخريب والإرهاب فأدى الى توقف تام للإنتاج في قطاع الصناعة وتراجع كبير لقطاع الزراعة وانخفاض في صادرات النفط والضرائب، كذلك الحروب التي خاضها العراق خلال العقود الثلاثة المنصرمة ادى الى تدني مستوى الانتاج والتنمية الى ادنى مستوياتها وتوجية الدخل القومي نحو متطلبات الحروب، إتساع ظاهرة الهجرة والتهجير بسبب العنف الذي اجتاح البلد والذي حرم ملايين من المواطنين العراقين من فرص العمل، ثم فشل برامج التنمية التي اطلقتها حكومة النظام السابق قبل 2003 والتي ظهرت نتائجها بعد سقوط النظام، كذلك عدم وجود برامج تنمية واضحة ومفعلة جدياً واتساع ظواهر الفساد ونهب المال العام خلق مناخاً غير ملائم لسوق العمل، كذلك انهيار القطاع الخاص وتوجه كل الايدي العاملة للبحث عن فرص عمل في القطاع العام ودوائر الدولة مما ادى ذلك الى لرفع نسبة البطاله المقنعة الى مستويات غير مسبوقة، فضلاً عن الاستثمارات الاجنبية بسبب غياب الأمن والفساد الإداري المتفشي مع زيادة السكان دون الأخذ بعين الاعتبار الموارد وامكانات التشغيل، وتراجع مستوى التعليم وعدم استجابته لمتطلبات سوق العمل، فضلاً عن عدم وجود اسباب فرعية كثيرة ترتبط بالاسباب الجوهرية اعلاه[13].

اولاً : الفقـــــــر

يعد الفقر احد اهم مؤشرات الفشل الاقتصادي في العراق ويمثل عجزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويركز الاقتصاديون في تحديد مفهوم الفقر على الجانب الاقتصادي فقط من دون المفاهيم في تحديد المفاهيم الاخرى، وإذا كان المفهوم البسيط للظاهرة يعني تدني المستوى المعاشي للفرد، فهو يعبر عن حالة الحرمان المادي التي تتجسد في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً مما يؤدي الى بروز الاعاقة والامراض والازمات والبطالة، والحرمان المادي هو العمود الفقري لتعريف ظاهرة الفقر والذي يتمثل في نقص كبير في توفير الحاجات الاساسية عند حدها الادنى كالملابس والغذاء والمسكن فضلاً عن تدني المستويات الصحية والتعليمية إلا ان هذا المفهوم يؤكد حق المواطن في الحصول على ابسط احتياجاته الاساسية كما تقررها كل القوانين والدساتير الوطنية وحقوق الانسان المحلية والدولية، ويمكن ان يعبر عن الفقر في مفهوم التنمية البشرية بانخفاض دليل التنمية البشرية، ان

---

[12] صلاح سالم، نقد العنف، المصدر السابق.

[13] حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق (مقاربة من منظور التنمية البشرية)، العراق تحت الاحتلال (تدمير الدولة وتكريس الفوضى)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت،2019، ص294. كذلك ينظر: عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي، للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد 2011.

الفقر يؤشر الى اخفاقات واضحة ويفصح عن مكنون العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والى تدني متطلبات الحياة التي لا تحقق الكرامة والثقة بالنفس واحترام الذات، أن الفقر في العراق، كما أشار الية التقرير الوطني العراقي لعام 2018(****) يدل على ثلاثة مؤشرات وهي[14]:

1. الحرمان من التمتع بالعمر الطويل.
2. الحرمان من فرص التعليم.
3. الحرمان من مستوى العيش اللائق في توفير مياه الشرب وفي ضمان تغذية صحية للطفل.

إلا ان القاسم المشترك لهذه المتغيرات الفرعية هو انها تقيس الحالة السلبية في المجتمع العراقي نتيجة عدم توفر فرص العمل في سوق العمل نتيجة مشاكل الفقر التي تزداد سوءاً في البلاد مع الاشارة الى اهم العوامل التي تؤدي الى هذه الظاهرة وهي تزايد معدلات النمو السكاني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي مع انخفاض معدلات وتدهور معدلات التفعيل وضعف سوق العمل مع ضعف الإدارة العامة فضلاً عن الحروب والصراعات المستمرة وانخفاض معدلات الاجور الحقيقة وتدهور الضمانات الاجتماعية والافتقار الى الخدمات الاساسية من الصحة والتعليم والتغذية وعدم اعتماد سياسات وبرامج للاصلاح الاقتصادي بشكل عقلاني، ان عدم الاهتمام بتوزيع الدخول وإعادة الترصيف الطبقي يعد مدخلاً اخراً لانهيارات متعددة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومن ثم تؤثر تأثيرات سلبية في المواطنة والانتماء[15].

ثانيـــاً : البطالـــة

يعد تفشي البطالة من ضمن مؤشرات الفشل الاقتصادي في سوق العمل وتصاعدت أهمية معالجة البطالة بعد عام 2003 ضمن ما يسمى باللعبة السياسية والبرامج الانتخابية وبدلاً من ان يكون العلاج اقتصادي أخذ بعداً سياسياً لاكتساب اصوات الفئات العاطلة عن العمل مما يعني ان مسألة التشغيل ومن ثم تخفيض معدلات البطالة سوف تكون محدودة جداً، وفي ظل الضعف في الفرص الاستثمارية فأن توليد فرص العمل تظل ضعيفة ومحدودة ولا تتناسب مع حجم البطالة في المجتمع لإن حجم البطالة يرتبط ببنية الاقتصاد والبنية الاقتصادية المشوهه في العراق تعجز عن توليد فرص عمل ذاتية متناسبة مع اعداد السكان الداخلين في سوق العمل.

ومن اسباب تزايد البطالة في العراق[16]هي:

1) ضعف وضمور القاعدة الانتاجية.
2) ضألة اعداد المشاريع الاقتصادية الجديدة نتيجة ضعف التراكم وتكوين رأس المال الثابت والمرتبطة بفكرة نقص العوامل التكميلية.
3) غياب الأمن والاستقرار.
4) النمو السكاني.
5) الاستعانة بعمالة اجنبية بدل الايدي العاملة العراقية.

رغم ان النفط مصدر الثروة في العراق، وهو فعلاً بلد غني ورغم هذة الثروة والدخل القومي السنوي العالي، فان البطالة كانت وما زالت تشكل مشكلة كبيره وتحدياً خطيراً فيه، كل عام تدفع الجامعات بألاف الخريجين الى سوق العمل فلا يجدون لهم مكاناً فيه، هناك احصائيات نسبية غير مؤكدة تتحدث عن نسبة 30% من السكان عاطلين عن العمل، وهناك من يذكر نسبة أعلى

(****) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة في العراق، التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية 2019، المطابع المركزية، العراق، 2020، ص 73.

[14] صلاح عبد الحسن، الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، الندوة الفكرية لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد2020، ص28.

[15] جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد25، 2019، ص 44.

[16] طارق عبد الحسين العكيلي، البطالة والتشغيل في اقتصاد ريعي معوق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد11، بغداد،2020، ص13.

لكن المؤكد ان اعداداً كبيرة من القادرين على العمل والمحتاجين له لا يجدون فرصتهم، علاوة على الخريجين العاطلين عن العمل فأن اعداد كبيرة من الشباب والشابات الذين لم يكملوا تعليمهم لا يجدون فرصاً للعمل[17].

ثالثـــاً : الفســـــــاد

يعد الفساد بشقيه الإداري والمالي تعبيراً أكثر وضوحاً عن الفشل الاقتصادي، لذلك تعد درجة الفساد العالية مؤشراً للفشل الاقتصادي، مما يعني ان عدم وجود للحكم الصالح وأن الحوكمة قد أصابها عطب وعطل في منظومتها المتمثلة في سيادة القانون والمشاركة والشفافية والاستجابة والرأي الاجتماعي والعدالة والفاعلية والكفاءة والمسائلة فهذه العناصر هي التي تشكل جوهرة الحكم الصالح وتساهم في تعزيز عمل المؤسسات الحكومية وتعزيز ثقافة المواطنة ودعم مؤسسات مكافحة الفساد التي تتمثل في هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشيات العامة في الوزارات التي تم الغائها، ولذلك يعد الوضوح والشفافية في وضع الاهداف عن طريق معايير معينة يعمل بها النظام العام وفاعلية الأداء الحكومي وسيادة القانون تعد عوامل مهمة في مكافحة الفساد[18].

المعوق السادس : تـــأثير كـــورونا على ســـوق العمـــل

تعرف أزمات الاوبئة بأنها مرحلة متقدمة من انتشار المرض السريع بين مجموعات من البشر ثم بين الدول وقد عرف المجتمع الدولي عدة موجات من انتشار الأوبئة كالانفلونزا الاسبانية والأيبولا وزيكا، وتظل أزمة وباء (كوفيد 19) كورونا الذي تفشى في الصين مع نهايات 2019 وبدأ بالانتقال بمعدلات متسارعة بين المدن الصينية ثم من الصين الى دول العالم، الأزمة الاكثر حدة خلال قرن حتى إن الدراسات قد ذهبت الى ابعد من ذلك والتي عدة أن جائحة كورونا هي الأزمة الأعنف في التاريخ الحديث للبشرية، وتتزامن مع حركة الانتشار السريع لكورونا عبر الحدود انتشار أثاره ذات الابعاد المتعددة وأهمها الاقتصادية كتراجع معدلات الانتاج والتجارة نتيجة لأجراءات العزل الاجباري تتبعها اثار قد تشتمل على تأثر دخول بعض الفئات وهو ما قد يصب في اتجاه الاثار السياسية المتعلقة بدور الدولة في إدارة الأزمات ضمن ابعاد واثار أخرى تتداخل بتداخل وتعقيد الأزمة الوبائية المعيشة[19].

لذلك تظهر دراسات التقيم ارتفاعاً حاداً في خسائر الوظائف والدخل ومحدوديه في القدرات المالية على مواجهة الأزمة مما يجعل من الصعب على العمال الضعفاء كسب لقمة العيش وخاصة في العراق إذ يواجة العديد من المواطنين تحديات سوق العمل القائمة بالأساس قبل الجائحة سواء على ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب أو تدني معدلات مشاركة النساء او على صعيد تدفق اللاجئين او الفقر او أتساع القطاع غير المنظم، ان سوق العمل في العراق تأثر من الجائحة بشكل كبير إذ ترك الوباء أثراً عميقاً على العمال والشباب والنساء والكثير منهم كانوا عاطلين عن العمل حتى قبل الأزمة وبسبب التسريح الدائم لأكثر من ثلث الموظفين والعاملين في الدول والذين يعتبرون معيلين رئيسيين لأسرهم، وقد تحولت الأزمة الى صدمة أصابت أسواق العمل وحدثت (صدمة في الانتاج) وصدمة طلب (استهلاك واستثمار) مما انعكس على فقدان الوظائف في الكثير من القطاعات الاقتصادية وعلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم نتيجة القيود والإجراءات التي اتبعتها الدولة لمواجهة تفشي الوباء فضلاً عن اغلاق الكثير من المحال التجارية والاغلاق العام بصورة رئيسية والذي ادى الى انخفاض عدد ساعات العمل.

قامت منظمة العمل الدولية في العراق ومؤسسة فافو النرويجية لأبحاث العمل والدراسات الاجتماعية بالتعاون مع مجموعة العمل الخاصة بالدعم المالي للمستحقين في العراق (CCI) والتي تضم المجلس الدنماركي للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي بمسح سريع ضم أكثر من (3000) أسرة ونحو (1100) منشأة لمعرفة أوضاع أسواق العمل وأوضاع المنشأت الصغيرة في ظل جائحة كورونا، أظهر المسح انه حتى قبل الوباء كانت معدلات البطالة، مرتفعة بين النساء والشباب فضلاً عن

---

(17) جيف سيمونز، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص104.

(18) سعد العنزي، الفساد الإداري والتعاون الدولي لمجابهته، مجلة العلوم الاقتصادي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد46، 2019، ص53.

(19) نيللي كمال الأمير، جائحة كورونا... حدود الفرص السياسية لبعض القوى الإقليمية والدولية، السياسة الدولية، العدد 221، مركز الأهرام، القاهرة، يوليو 2020، ص100.

ارتفاع نسبة العاملين في القطاع غير المنظم. لذلك تجد بأن الجائحة تركت أثاراً عميقة وقوية في العاملين بمختلف شرائحهم إذ أثرت على سوق العمل، وتسببت بخسائر كبيرة للوظائف لاسيما العاملين في القطاع غير الرسمي والمهجرين والشباب مما تسبب في زيادة معدلات البطالة وازدياد اعداد الفقراء وأوجد تهديداً للمكاسب المتحققة خلال السنوات السابقة، وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر والجوع والعمل اللائق ونمو الأقتصاد والحد من أوجه عدم المساواة[20].

المعوق السابع : ارتفـــاع ســـعر صـــــرف للـــــدولار

شهد العراق أرتفاع في سعر الصرف الدولار ارتفاعاً ملحوضاً إذ وصل الى 1495 ديناراً عراقياً مقابل الدولار الواحد (يوم27 أيار 2021)، وخلال الأشهر الماضية كان العراق يعاني من أزمة مالية كانت تهدد رواتب موظفية، حتى قررت السلطات في 20 كانون الأول 2021 خفض قيمة الدينار العراقي في مقابل الدولار الى 1450 بدلا من 1184 لأحتواء الأزمة لكن القرار تسبب في ركود الحركة الأقتصادية وارتفاع أسعار السلع في الأسواق المحلية ومن31 آذار 2021 صوت مجلس النواب العراقي على قانون الموازنة العامة الاتحادية بعد أشهر من الجدل حول القانون بين الأطراف السياسية بقيمة اجمالية بلغت نحو 69,6 مليار دولار، أحتسبت بناءاً على تصدير النفط الخام على أساس سعر 45 دولارا للبرميل ومعدل تصدير ثلاثة ملايين و250 الف برميل في اليوم، أن لأرتفاع سعر الصرف أثر على سوق العمل بشكل كبير اذ ان كمية النقد في السوق العراقية تتأثر بالقرارات السياسية بشكل كبير لأن الحكومة عندما قررت رفع الصرف تدفق الكثير من العملة من كردستان وايران وسوريا لشراء البضائع الموجودة في العراق والتي انخفضت قيمتها الحقيقية مقابل الدولار وان مقدار الدولار الموجود في السوق تناقص بشكل كبير ولهذا أرتفع سعره- لإنه شكل بسيط من مبادئ العرض والطلب[21].

اثر هذا الارتفاع على سوق العمل في العراق إذ أدى الى خسارة الكثير من العاملين والشركات الصغيرة فضلاً على العوائل ذات الدخل المحدود إذ تضاعفت اسعار المواد الغذائية الأساسية بعض خفض الحكومة قيمة الدينار، لذلك نجد بأن هناك مستفيدين ومتضررين في سوق العمل بالعراق وبالتأكيد فإن المستفيدين هم التجار الكبار والشركات الكبرى أما المتضرر فهو المواطن العراقي بكافة فئاته.

لم تقدم السلطات المختصة أي تغيرات على هذا الارتفاع لكن خبراء ومختصين يعزون ذلك الى مضاربات داخل السوق يفتعله تجار ورجال أعمال وبنوك خاصة، ويقول (سالم الطفيلي) عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان العراقي: (ان السبب الرئيس لأستمرار ارتفاع سعر صرف الدولار عدم وجود رقابة حكومية حقيقية في السوق العراقي ولذلك عملت المصارف الأهلية والصيرفات والتي تتلاعب بسوق العمل والاسعار حسب مصلحتهم دون أي رقابة أو محاسبة، وان ارتفاع سعر الصرف للمواد الغذائية يقف خلفه بعض التجار الجشعين وأصحاب المصارف وشركات التحويل المالي من الشخصيات المتنفذة ذات العلاقات مع بعض الأطراف والشخصيات السياسية التي تتحكم بالسوق كما تشاء وفق صمت حكومي)[22].

الخاتمـــــة

لم تحقق السياسات الأقتصادية (الليبرالية الجديدة) والأجراءات المالية الحكومية النجاح في التحول نحو أقتصاد السوق لأعادة بناء الاقتصاد وزيادة فرص العمل وأعمار البنية الأساسية ومنع انتشار الفقر وتحسين مستويات المعيشة بالرغم من انفاق الايرادات النفطية العامة الوفيرة كما لم تقلل من الاعتماد الكبير جدا على صادرات النفط الخام في تمويل الموازنة المالية للدولة والاستيرادات المتزايدة، ومن غير المتوقع ان تحقق النجاح في اعادة تأهيل المناطق المدمرة بأرهاب ومحاربة (داعش) وبسبب هذه السياسات انتشر الفساد وتعمقت دينامية الاقتصاد السياسي للريع النفطي لتصبح مهمات الحكومة في تلبية مصالح المواطنين الاقتصادية والسياسية مقيدة تماما بالايرادات النفطية المعرضة لعوامل اقتصادية وسياسية وتكنولوجيا خارجية سلبية محتملة ،

---

[20] ازمة أسواق العمل في ظل كورونا، العمال الفقراء هم الأكثر تضررا، منظمة العمل الدولية، على الرابط www.ilo.org كذلك ينظر: وئام السيد عثمان، الصراع على قيادة النظام الدولي... رؤية مستقبلية، السياسة الدولية العدد222، مركز الأهرام، القاهرة،2020.

[21] تأرجح الدينار العراقي ومصائر القطاعات الأكثر هشاشة في المجتمع، الحرة / واشنطن، 14 أبريل 2021 على الرابط: www.alhurra.com.

[22] سعر الدولار في العراق.. هل يمهد النفط المرتفع لعودة الدينار القوي؟ ، أذار 2021، عين الأخبارية، على الرابط : www.al-ain.com

ولأهمية الثروة النفطية في الاقتصاد والتنمية وتطوير سوق العمل والايدي العاملة في تطوير العراق وتقدمه نحو الأفضل من خلال تدخل الدولة لأحداث التغيير في دينامية الاقتصاد السياسي للريع النفطي واستبداله بالاقتصاد السياسي للنمو والتنمية.
لذلك تم طرح مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات لحل المعوقات التي تؤثر على سوق العمل في العراق ومنها :

1. العودة الى ممارسة التخطيط الانمائي المركزي وتحديد معايير الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري وتوحيد صلاحيات المؤسسات في تنفيذه ومن غير الصحيح العبث والتضليل بأمكان التوفيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية للفترة (2017-2022) وبين ارتباك وارباك أهداف وسياسات الخطة للفترة (2018-2022) المنزوعة قيمتها العملية بغياب مشاريع الاستثمارات الحكومية منها، وفي المقابل ومن أجل ترشيد استثمارات الثروة النفطية العامة وتحرير الاقتصاد السياسي من مساوئ الريع النفطي المزمن يؤدي ذلك دوراً رئيسياً في تفعيل التخطيط الاقتصادي بتحديد أولويات الاستثمار الممول من نعمة الثروة النفطية، في اقامة مشاريع الصناعات التحويلية المستخدمة للتكنولوجيا المتقدمة والزراعة الحديثة واستكمال وتطوير مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتأمين استدامة النمو وزيادة الدخول وفرص العمل وتحسين القدرة التنافسية للأقتصاد الوطني وفي أطار الأهداف الاقتصادية لسوق العمل ستتحسن البيئة السياسية المناسبة لدعم الممارسات الديمقراطية والتشديد على مبادئ الوطنية وحقوق المشاركة بمنافع الثروات العامة.
2. العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين دون محسوبية أو محاباة يعزز احساس المواطنين بالعدالة ويدفعهم الى الابداع وابراز المواهب الخلاقة والتنافس في سوق العمل وتحقيق التطور الاجتماعي وذلك ينبع من احساس الانسان بوجود العدالة وبأن عمله سيتم تقديره بعيداً عن المحسوبية وبعيداً عن المنسوبية ولأقامة سوق عمل وايدي عاملة مهمة ونشيطة يجب أنشاء مجلس الخدمة المدني الاتحادي ويكون حقيقي ونزيه يتولى امور التعيين في الخدمة العامة على اساس التنافس والجدارة وهو من اهم مقومات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، كذلك نجد ان من صور الاصلاح الجدي تنقية الوظيفة العامة من الدخلاء عليها ممن لا تتوفر فيهم أدنى شروط تولي الوظيفة العامة ومؤهلاتها.
3. ولحل مشكلة السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي العراقي في تفعيل موضوع مكافحة غسيل الاموال وتهريب العملة الصعبة خارج الاقتصاد العراقي بعيداً عن سياسات البنك المركزي من خلال الهيئات او الدوائر ذات العلاقة، ومنح مزيد من الاستقلالية للبنك المركزي العراقي ، إذ ان التدخل في عمل البنك المركزي له تأثير مباشر بمستوى معيشة الفرد العراقي الذي يعاني يومياً من الإرهاب، وأن هذا التدخل سيضيف معاناة أخرى للمواطن وهي المعاناة الاقتصادية، وتبقى المعالجات المطروحة منوطة بمدى كفاءة السلطة النقدية وجديتها في انتشال المواطن العراقي من مساوئ التضخم الذي يؤثر على سوق العمل في العراق.
4. يجب على الحكومة العراقية تبني خطة تنمية سريعة للخروج بالاقتصاد من حالة الركود وتخلق فرص عمل كبرى، كذلك خلق مناخ عمل يجذب الاستثمار المحلي والأجنبي ما يخلق فرص عمل جديدة وانعاش سوق العمل ثم دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأعطاء القروض لتنشيط واحياء القطاع الخاص مع وضع إستراتيجية منظمة للتقاعد وشروطه وتعزيز قوانين الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص وتشريع قوانين تدعم التأمين الاجتماعي لطالبي العمل، ثم ان العاطلين لفترة مؤقتة –عن العمل- يوضع قانون خاص بهم لتعويضهم بسبب تضررهم لعدم عملهم، وأنشاء نظم حديثة للتشغيل واقامة مكاتب عمل توفر للعاطلين فرص الاطلاع على الشواغر المطلوب ملأها في السوق، مع تسريع الاستكشافات النفطية واطلاق المزيد من المشاريع في هذا القطاع يساهم الى حد كبير في امتصاص الأيدي العاملة العاطلة.
5. ان ثلاثية الفشل (الفقر- البطالة – الفساد) هي الاكثر انتشاراً وفتكاً بأقتصاد العراق لاسيما سوق العمل وبالرغم من موازنته العامه كنفقات عامة (التشغيلية والاستثمارية) وصلت الى أعلى درجاتها، ولكن سوء الأدارة العامة مع سوء الأسباب الخارجية جعلت العراق يتبنى إستراتيجيات مختلفة بإتجاه تعزيز اقتصاد السوق والتي كانت كارثية وهذا التبني المستعجل لآلية السوق جر البلاد الى عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وأشاعة احترام آراء الآخرين، فبناء دولة المواطنة هي الكفيلة بنجاح اي مسعى أقتصادي واجتماعي وسياسي ومن دونها فلا يمكن الحديث عن اي نجاح مهما كان حجمه ونسبته ونوعه ووجهته في سوق العمل ومهما كانت الإستراتيجيات الموضوعة له.
6. القيام بخطوات فورية وتدابير طويلة الأجل على صعيد السياسات الاقتصادية بما فيها تدابير لمواجهة تحديات سوق العمل الموجودة بالأصل من خلال: دعم العمال المعرضين للخطر والشركات المتعثرة من خلال المساعدات النقدية المباشرة، وتعديل البرامج لتلائم الأحتياجات الجديدة والعاجلة لسوق العمل من خلال التركيز على بناء الأصول المجتمعية العامة أثناء الجائحة وبعدها وزيادة تدابير الحماية، والحد من مخاطر تحول المؤسسات المنظمة الى القطاع غير المنظم عبر توفير برامج ضمانات

قروض مدعومة من الحكومة والتحول الى دفع الأجور الأدارية بطريقة تمكن المحتاجين من الوصول بشكل أفضل الى الخدمات والأموال المتاحة.